حرب المصداقية

أصالة المقاومة وزيف المعسكر الآخر

قراءة في الانكشافات والفرص

تتناول هذه الورقة التحليلية تحدي إثبات الغرب لادعاءاته الحضارية بشأن حقوق الإنسان والقيم التي ينادي بها على ضوء عملية طوفان الأقصى والاستجابة الغربية المنحازة لـ "إسرائيل" بشأن ما يجري في قطاع غزة من انتهاك فاضح لهذه القيم، في مقابل ثبات طروحات المقاومة بحق الشعوب العربية في سيادتها واستقلالها وحماية القضية الفلسطينية من خطر الاضمحلال والنسيان بفعل الأداء العربي الرسمي.

الفرص

1 ـ فرصة كشف ازدواجية المعايير الغربية

المواقف الغربية المنحازة لـ "إسرائيل" رغم الإبادة الجماعية تفتح المجال أمام حملات توعية عالمية تكشف النفاق الغربي في تطبيق حقوق الإنسان، ويمكن استثمار ذلك لتقوية التأييد الدولي للقضية الفلسطينية.

2 ـ تعزيز شرعية المقاومة

المقاومة، رغم الضغوط العسكرية والسياسية، ما زالت تحظى بدعم شعبي قوي محليًا وعربيًا، وهذه فرصة لإعادة بناء الحواضن الشعبية وتعزيز الوعي المقاوم من جديد على أسس عقلانية ومؤسساتية.

3 ـ تآكل شرعية الأنظمة المطبعة

موقف بعض الأنظمة العربية المتخاذل، الذي انكشف أمام الشعوب، يضعف شرعيتها أمام الجماهير ويمنح التيارات المناصرة للقضية الفلسطينية فرصة لطرح خطاب بديل يعكس تطلعات الشارع.

4 ـ انكشاف "إسرائيل" أخلاقيًا وقانونيًا

التصريحات العلنية لقادة "إسرائيل" والمترافقة مع جرائم ميدانية موثقة، توفر بيئة قانونية خصبة لملاحقة الاحتلال في المحاكم الدولية، وتوسيع الحملة القانونية لمحاصرته دوليًا.

5 ـ بروز حركة نقدية داخل الغرب

تزايد أصوات المفكرين والأكاديميين الغربيين المناهضين للصهيونية وداعمي القضية الفلسطينية يمثل فرصة لبناء تحالفات ثقافية وإعلامية عابرة للحدود.

6 ـ الوعي الجمعي العربي والإسلامي المتجدد

حالة الغليان الشعبي عقب طوفان الأقصى كشفت عن صمود الشعوب العربية في دعم القضية رغم المحاولات الرسمية لإضعافها، ويمكن استثمار ذلك لبناء حركة جماهيرية عربية مستقلة.

التوصيات

1 ـ إطلاق خطاب سياسي-إعلامي جديد

ضرورة إنتاج خطاب سياسي وإعلامي يواكب التحولات الراهنة، يُخاطب الداخل العربي والعالمي، ويعتمد على الحقائق القانونية والأخلاقية، وليس فقط على العاطفة الدينية.

2 ـ الاستثمار في القانون الدولي

دعم جهود توثيق الجرائم، وتوسيع فريق المحامين والحقوقيين لملاحقة الاحتلال في المحافل الدولية، وتوجيه الرأي العام العالمي إلى هذا المسار القانوني الواعد.

3 ـ إعادة هيكلة العلاقة بين المقاومة والمجتمعات

يجب أن تبني المقاومة نموذجًا سياسيًا واقتصاديًا وتنظيميًا يُعيد ثقة الجماهير، ويُخرج المقاومة من الصورة النمطية، ويظهرها كبديل عملي وواقعي للأنظمة المتخاذلة.

4 ـ إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية في الفكر الإسلامي

على الحركات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم أو تشارك فيه، مراجعة أدبياتها وتطبيقاتها، وتأكيد التزامها الفعلي بقضية فلسطين، وإلا ستُفقد مصداقيتها بالكامل.

5 ـ إطلاق مشاريع ثقافية وفكرية لتفكيك "النفي المعرفي"

مواجهة الحرب المعنوية والدعائية على المقاومة تتطلب مشاريع فكرية وثقافية عميقة تكشف كيف تم تشويه خطاب التحرر وتدجين العقل العربي باسم "الحداثة" أو "الواقعية."

6 ـ تحريك الحواضن الشبابية والطلابية

دعم العمل النقابي والطلابي في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية كجبهة مقاومة فكرية وشعبية طويلة الأمد، وتوفير أدوات قانونية وتنظيمية تحمي هذا الحراك.

7 ـ بلورة موقف عربي مشترك غير رسمي

دعم جهود توحيد الأصوات الشعبية والمنظمات الأهلية والنقابات العربية لمواجهة التطبيع، وتشكيل جبهة عربية مدنية لدعم فلسطين مستقلة عن الحكومات.

8 ـ التنسيق بين قوى المقاومة

تشجيع التنسيق والتكامل بين قوى المقاومة في لبنان، فلسطين، واليمن وغيرها من الساحات، بما يخلق توازنًا رادعًا أمام الهجوم الصهيوني المتعدد الأبعاد.

الفهرس

ـ المقدمة

ـ انكشاف الفجوة بين الموقف العربي وتطبيقاته.

ـ انكشاف حقيقة اسرائيل الشيطانية المجرمة لكل شعوب العالم.

ـ انكشاف مصداقية المقاومة وتضحياتها في سبيل الحق.

ـ انكشاف حقيقة الحكومات الغربية وادعاءاتها الحضاريّة.

ـ خاتمة

المقدمة

في زمن التغيرات الكبرى والأزمات المتلاحقة، تكشف الوقائع عن جوهر الخطابات السياسية وتُظهر المسافة الفاصلة بين الشعارات والمواقف الفعلية. لقد شكّلت عملية طوفان الأقصى وما تبعها من عدوان صهيوني على غزة لحظة تاريخية كاشفة، لم تقتصر تداعياتها على الميدان العسكري فحسب، بل امتدت إلى عمق البنى السياسية والثقافية في العالمين العربي والغربي. فهذه العملية لم تفضح فقط ضعف المواقف الرسمية العربية والإسلامية، بل سلّطت الضوء على ازدواجية المعايير الغربية، وعلى صلابة المشروع المقاوم الذي صمد رغم آلة الحرب الضخمة. في هذا السياق، تتبدى أسئلة جوهرية: من يقف حقًا إلى جانب الشعب الفلسطيني؟ وأي المواقف صمدت أمام محك الأخلاق والمبادئ؟ ومن الذي سقط في مستنقع التواطؤ أو الصمت أو المساومة باسم الواقعية السياسية؟ وهل الخسائر الهائلة في الحجر والبشر مبرر كافٍ للتخلي عن الحقوق العربية والإسلامية والدفاع عن المظلومين، وتركها نهائيًا لأدعياء التحضر، أمّ أنّ التمسك بها وتنظيم سُبُل استعادتها هو تمسك بِنُبْل الإنسانية وكشف لزيف الغرب واتباعه.

1 ـ انكشاف الفجوة بين الموقف العربي وتطبيقاته

أتاحت عملية طوفان الأقصى وما بعدها، معاينة الفجوة الحقيقية في مواقف الحكومات العربية مقارنة بالمواقف الشعبية لتلك الدول، وتبيّن أنّ الاتصال الدائم لهذه الحكومات بالغرب ترك أثره على القرار السياسي والسيادي وأدّى إلى وجود خطابين: داخلي موجه إلى شعوبها المتوثبة للثوران وآخر خارجي يوازن مكتسبات العلاقة مع الولايات المتحدة والغرب اقتصاديًا

وسياسيًا ويستجدي الشرعية والحماية السياسية للبقاء في الحكم، فهي حالة نفاق سياسي حديها الخطاب الرسمي والممارسة الفعلية، وتبني شعارات لا تترجم إلى أفعال ذات تأثير.
ولنأخذ مثالًا على ذلك التباين في المواقف حين وصل إلى حكم مصر قبل أكثر من عشر سنوات عام 2012 أول رئيس مدني منتخب وهو الرئيس محمد مرسي، وإثر عدوان صهيوني على قطاع غزة نهاية العام، هدد الرئيس مرسي[1] بمساندة غزة عسكريًا، مشيرًا إلى القَطْع مع مواقف النظام المصري السابق مما يجري من اعتداءات صهيونية على الفلسطينيين، مهددًا أنّ حجم مصر وإمكانيات مصر وإرادة المصريين وثورة المصريين "كما اقتلعت جذور الظلم تستطيع اقتلاع العدوان". وما لبثت الأمور إلى أنّ انتهت إلى اتفاق تهدئة رعاه الرئيس مرسي نفسه انسجامًا مع التوجه المصري الدائم بخصوص التصعيد بين غزة والصهاينة والقاضي بإيجاد التسويات وضبط رد فعل حماس والفصائل الفلسطينية المقاومة انسجامًا مع الالتزامات التي تبديها مصر تجاه الكيان الصهيوني والقائمة على مقاربة "السلام الدافئ"[2] معه وتكرار عقد الاتفاقات[3].

خلاصة القول أنّ الاعتبارات التي حكمت موقف الإسلاميين في مصر قبل أكثر من عشر سنوات هي نفسها لم تزل قبل وبعد طوفان الأقصى، وينسحب ذلك على سائر القوى التي يمكن أن تصل إلى الحكم في بلداننا العربية، التي لن تستطيع الخروج من سياسة الالتزامات الأمريكية والدولية ومغادرة الفجوة بين الخطاب والفعل، لأسباب موضوعية تتصل بالدولة العميقة والمؤسسة العسكرية اللتين يهتم الغرب والولايات المتحدة بإقامة الصلات معهما لتمرير سياساته، ومن ناحية أخرى التطلع إلى نيل شرعية الحكم الجديد عبر سياسة التودد والتقرب والإبقاء على المصالح الغربية وسياساته...

---

[1] ـ ألقى الرئيس محمد مرسي (2012 – 2013) في السادس عشر من نوفمبر/تشرين ثاني 2012 إثر صلاة الجمعة عقب عدوان صهيوني على غزة، كلمة حذّر فيها "من يعتدون أنّه لن يكون لهم أبدًا سلطان على أهل غزة ولن نترك غزة وحدها. (...) إنّ مصر اليوم مختلفة تمامًا عن مصر الامس وإنّ العرب اليوم مختلفون تمامًا عن عرب الأمس وإنّ المسلمين اليوم ليسوا أبدًا كما كانوا منذ سنوات، ونحن جميعا مصر بشعبها الكبير وامكانياتها الضخمة ورجالها الأفذاذ ونسائها القادرات على العطاء، مصر العرب والمسلمين لن يتركوا غزة وحدها، أمام هذا العدوان نقول للمعتدي لن يتحقق لكم سلام بالعدوان ولن يكون لكم استقرار بالعدوان ولن تنالوا خيرا على هذه الأرض بالعدوان، إنّ الحرب لا تؤسس لاستقرار وسلام أبدا وإن هذه الدماء لعنة عليكم ومحركًا لكل شعوب المنطقة ضدكم. أقول قيادة وحكومة وشعبا ووطنا وأمة، أقول لكم محذرًا مؤكدًا بتجديد الكلمات الواعية بإرادة قادرة وإمكانيات بفضل الله ضخمة وعطاء لا ينقطع، أقول لكم غزة ليست وحدها".

[2] ـ وكالة رويترز، "السيسي يقول حل القضية الفلسطينية يجعل السلام مع إسرائيل "أكثر دفئا"، 2016/5/17، رابط إلكتروني: https://www.reuters.com/article/world/--idUSKCN0Y8185/

[3] ـ دعا الرئيس السيسي إلى تكرار تجربة التوافق مع "إسرائيل" عبر اتفاقية سلام، وقال في كلمة له ألقاها في الدورة 71 من انعقاد الجمعة العامة للأمم المتحدة من خارج الكلمة المكتوبة: "أتوجه بنداء إلى الشعب الإسرائيلي والقيادة الإسرائيلية في أهمية إيجاد حل لهذه للقضية، لدينا فرصة حقيقية لكتابة صفحة مضيئة في تاريخ المنطقة بالتحرك نحو السلام، التجربة المصرية تجربة رائعة ومتفردة ويمكن تكرارها مرة أخرى بحل مشكلة الفلسطينيين وإيجاد دولة فلسطينية لهم بجانب الدولة الإسرائيلية، تحفظ الأمن والأمان وتحقق الأمن والأمان للفلسطينيين وتحقق الأمن والأمان للإسرائيليين، تحقق الاستقرار والازدهار للفلسطينيين وتحقق مزيد من الاستقرار والازدهار للاسرائيليين"، يوتيوب، "كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال الدورة ٧١ للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠/٩/٢٠١٦"، رابط إلكتروني: www.youtube.com/watch?v=CvcyrJ9dvtk

في سوريا، كانت استجابة "الثوار السوريين" الذين وصلوا إلى الحكم في 8 كانون أول/ديسمبر 2024، لما يجري في غزة من إبادة جماعية للفلسطينيين فاترة جدًا بحجة أنّ سوريا تريد ترتيب بيتها الداخلي ولم شمل السوريين بعد الحرب الأهلية ورفض الانخراط في أي صراع يبعدهم عن هدف إعادة تنظيم وضع الدولة الجديدة، لكنّ المفارقة أنّ تلك الحجة تفترق كليّا عن مسألة إقامة الاتصالات مع كيان الاحتلال الصهيوني بهدف التطبيع معه، ولا تنسجم أيضًا مع الموقف المفترض من شن الصهاينة عدوانًا عسكريًا غير مسبوق على سوريا جوًا وبحرًا وبرًا لتدمير القدرات العسكرية والبنى التحتية ومن احتلال المزيد من الأراضي السورية في الجولان، وإعلان المسؤولين الصهاينة عزمهم الدفاع عن الطائفة الدرزية في الجنوب السوري بهدف تشجيعهم على الانفصال عن الوطن السوري.

ربما يكون الموقف السوري من رفض الدور الإيراني ووقف احتضان حزب الله في الأراضي السورية مفهومًا على خلفية العداء المذهبي ودفاعهما عن نظام بشار الأسد لأسباب سياسية، لكن الرئيس الجديد لسوريا قائد "هيئة تحرير الشام" (فرع القاعدة سابقًا) أحمد الشرع، كان يمكن له أن يبدأ عهده بالتمسك بالخطاب العربي الرسمي المعلن من القضايا العربية مثل المطالبة بحل الدولتين ووقف العدوان على غزة، ورفض التطبيع مع "إسرائيل" قبل ان تنسحب من الجولان، لكنّ الشرع بدأ بالتخلي ـ ليس فقط عن فلسطين وغزة ـ بل عن الجولان بسعيه خلف التطبيع قبل استعادته أو أقله انسحاب قوات الاحتلال من الأجزاء الجديدة التي احتلتها، وقد اتخذ هذا الموقف بوصفه ممثلًا لتيار إسلامي ورئيسًا لدولة إقليمية مهمة معنية تاريخيًا بالصراع العربي ـ الصهيوني، ما يضعه في خانة العمالة المباشرة للمشروع الغربي وتفرعاته[4] وهنا "يظهر فارق آخر جوهري بين التيار الإسلامي الذي يفكّر بعقل استراتيجي إسلامي ويستهدف قيم كلية سامية مثل نشر العدل والتحرر من التبعية، وبين "تيارات الشعارات الإسلامية" التي تنحصر مظاهر الإسلام في فكرها في أمور شكلية مثل: إطالة اللحى أو تسمية الضرائب "زكاة" وتسمية الشرطي "محتسب" أو إقامة الحدود مثل: قطع يد السارق وجلْد الفاسق" [5].

سوف تظهر تداعيات الموقف السوري في قابل الأيام على مجمل نواحي القضية الفلسطينية، وهو الموقف الذي سيشار إليه بالموقف الشرعي المتأتّي من مرجعية إسلامية سلفية اجتهدت لدرء المخاطر وتشخيص المصالح، وذلك عبر تبديل الأولويات، فغدا إقامة الحكم على الأراضي السورية أولى من مناصرة مجاهدي غزة ولو سياسيًا، ويستوجب ذلك القطع مع

[4] ـ يهرب "ثوار سوريا" من مواجهة أنفسهم بحقيقة الأبعاد الاستراتيجية لحراكهم، فعندها سيقعون بين القبول بكونهم جزء من أطماع الإمبراطورية العثمانية التي تريد التمدد حتى كركوك والموصل وحلب، أو أنهم بيادق على رقعة الشطرنج الإقليمية تحركهم يد الاستخبارات الغربية لخنق غريمها الروسي ومنعه من المياه الدافئة في البحر المتوسط، أو قطع اتصال "الهلال الشيعي" من طهران إلى لبنان، فيصبح على حدود جنوب لبنان نظام سوري عميل شبيه بالنظام الذي يحاصر قطاع غزة. شادي علي، "الأزمة السورية: جدال الرايات والشعارات"، مركز براثا للدراسات والأبحاث، 2024/1/16، رابط إلكتروني: https://barathacenter.com/arabic/articles/99#gsc.tab=0

[5] ـ شادي علي، "الأزمة السورية: جدال الرايات والشعارات"، مصدر سبق ذكره

محور المقاومة وفصائله الفلسطينية في سوريا وملاحقة واعتقال عناصرها. ومن جهة أخرى، فإنّ التنسيق السياسي مع الولايات المتحدة للانخراط في اتفاقية ابراهام والتطبيع مع "إسرائيل" قائم على قدم وساق، وهذا موقف يستدل عليه لأحد التطبيقات العملية التي تنظّر لها التيارات الإسلامية السلفية المشابهة بشأن الصراع مع الصهاينة، ورفضهم مواقف حماس وعملية طوفان الأقصى، ويبين أهمية التمسك بنهج المقاومة ضدّ الصهاينة انتصارا للقضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها احتلال فلسطين وطرد الصهاينة منها، بمقابل وضع أولوية الصراع المذهبي السني الشيعي ومهادنة الغرب واليهود المحتلين، وهو الاتجاه الذي يعتنقه حكام سوريا الجدد.

لقد كانت المؤشرات خجولة جدًا في صياغة وتنفيذ موقف عملي يناصر الفلسطينيين عسكريًا إن كان دولاً أو حركات وأحزاب، واقتصر العمل الجهادي على بضع عمليات منفردة نفذها شبان استشهاديون أردنيون في غور الأردن عند الحدود مع فلسطين المحتلة، وأخرى نفذها لبنانيون من قوات الفجر التابعة للجماعة الإسلامية بقصف المستوطنات الصهيونية شمال فلسطين المحتلة وتنفيذ عمليات استطلاع ومهاجمة نقاط صهيونية، وهي عمليات لربما لم تكن لتحصل لولا افتتاح حرب الإسناد التي شنتها المقاومة الإسلامية اللبنانية ثاني يوم طوفان الأقصى والتي وفرت المناخ العام والمساعد على التفكير بعمل يناصر الفلسطينيين في غزة.

لقد تمّ استخدام الشارع السنّي وتحفيزه أيديولوجيا عبر الخيار الجهادي لوضعه مقابل الأنظمة السلطوية في منطقتنا، الأمر الذي أعاق نهوض واستقرار الدول العربية، فلا تجد دولة عربية في الثلاثين سنة الأخيرة في الإقليم إلا وتدور فيه منازعات ثنائية محرقة التوافق الداخلي وعمران البلاد والعباد، ونظرة سريعة إلى الجزائر نرى (العشرية السوداء)، العراق وسوريا (الحرب الطائفية)، مصر وتونس (الديكتاتورية بوجه التحزب الإسلامي)، ليبيا والسودان (تدخل غربي وعربي مباشر في تذكية الحرب الأهلية مع أدوار داخلية للجماعات الاسلامية) وغيرها من البلدان العربية والإسلامية المتوافقة باللغة والدين وهما رافعتا مصلحة التوحد والاندماج الموضوعية. مع ذلك لم تستطع هذه الشرذمة والتفرقة على تورية القضية الفلسطينية التي هي الرافعة السياسية لأنظمة الحكم العربية، فكان لا بدّ من استخدام العنوان الديني للقضاء على القضية الفلسطينية، عبر مبادرة النظام السعودي للتطبيع مع "إسرائيل" بما له من شرف احتضان الكعبة المشرفة وحج المسلمين إليها، وتمكين التيارات السلفية الجهادية من الحكم شرط "ترتيب أولوياتها" بحيث يكون إقامة الحكم الإسلامي أولوية، وتتراجع القضية الفلسطينية إلى مراتب أدنى كما حصل في سوريا. لقد أصبح الصراع مع الصهاينة لأجل القضية الفلسطينية من الماضي، وتخلّى النظام السوري الجديد ذي الخلفية الدينية "الشرعية" عن أي التزام مسبق تجاه الصراع الصهيوني العربي وخاصّة أنّ "شرعيته المتأتية من نجاح

الثورة ضدّ الأسد" لم تحمل في طياتها هذا العنوان، و"صار الإسلامي، الذي كان بالأمس يجلجل بالحاكمية ويزأر بسقوط الجاهلية، اليوم يشرح مزايا الليبرالية، ويقدم الإسلام كمنتج قابل لإعادة التدوير حسب مزاج المانح الدولي. صار يتباهى بأنه قابل للتعايش مع البنك الدولي، ومنظمات التمويل، والقرارات الأممية، طالما ضُمنت له "حاكمية" أو قسماً وزارياً يعزف فيه نشيده القديم بنوتة جديدة"[6].

2 ـ انكشاف حقيقة "إسرائيل" لكل شعوب العالم

تعتبر "إسرائيل" نفسها جزءًا من الحضارة الغربية وخصوصًا من ناحية القيم الليبرالية، مثل الديمقراطية، حرية التعبير، واقتصاد السوق، كما تُقدِّم نفسها كـ "واحة ديمقراطية" في منطقة الشرق الأوسط ذات الأنظمة السلطوية، وهو ما يعزز صورتها كامتداد للغرب في محيط "غير غربي"، مستندة إلى جذورها الأوروبية وتحالفاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة وأوروبا. ويقدم الغرب نفسه كمدافع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، لكنّ أفعاله تكشف ازدواجية المعايير التي تطبع سياساته عندما يتعلق الأمر بكيان الاحتلال، فهو يُطبّق مبادئ حقوق الإنسان بشكل انتقائي وفقًا لمصالحه وليس لمبادئه ويتغاضى بشكل لافت عن الانتهاكات التي ترتكبها "إسرائيل" بحق الفلسطينيين. يعود ذلك إلى تحالف إستراتيجي عميق يربطه بها، وخاصة الولايات المتحدة، حيث تُعتبر "إسرائيل" قاعدة متقدمة للمصالح الغربية في الشرق الأوسط. كما تلعب جماعات الضغط المؤيدة لها دورًا كبيرًا في توجيه السياسات الغربية، إلى جانب عقدة الذنب التاريخية تجاه اليهود بعد الهولوكوست، والتي تجعل كثيرًا من الحكومات تتردد في انتقاد "إسرائيل" خوفًا من اتهامها بـ "معاداة السامية". أضف إلى ذلك الانحياز الإعلامي الذي يصور المقاومة الفلسطينية كإرهاب، ويبرر العنف الإسرائيلي تحت عنوان "الدفاع عن النفس".

ولأنّ "إسرائيل" هي جزء من العالم الغربي ونظرته إلى دول المنطقة العربية وشعوبها موحدة، وتعرف مسبقًا تغاضيه عن معظم أفعالها، لذلك لا يعود هناك استهجان للتأييد الغربي لما أعلنه الصهاينة بداية طوفان الأقصى واعتزامهم تهجير الفلسطينيين وإعادة احتلال غزة، واعتبار سكانه من "الحيوانات" ومن صنف "القاعدة" و "داعش" والقول: "سوف نبيدهم" و "نمحوهم"، وهو ما يتم تنفيذه فعليًا في الميدان دون تفرقة بين المدنيين والمقاتلين؟ لقد صرّح رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو أمام الكنيست الصهيوني بعد خمسة أيام من طوفان الأقصى ليقول: "حماس هي داعش، والعالم الذي صدمه داعش والقاعدة بعد 11 سبتمبر، أنشأ تحالفًا دوليًا للقضاء على هذه الآفة. لم يقل أحد: لنذهب للقاء ممثلي داعش أو القاعدة، ولم يقل أحد: دعونا نعطيهم تمثيلاً في بلادنا، (...) هذه هي رسالة القوة إلى الخارج ـ الموقف المشترك

[6] ـ حساب "حقيقة الثورة السورية"، https://www.facebook.com/61571217069028/photos/122125421774707235/?_rdr

الذي يُعرض عليّ هنا، من هذه القاعة لقيادة الدولة والشعب، وليعلم منتقدينا أنه لا يوجد انقسام في داخلنا، ولا يوجد في داخلنا شروخ، ولا يوجد ضعف فينا. سنقاتل بكل قوتنا القتلة الملعونين، تلك الوحوش الجارحة، سوف نبيدهم، سوف نمحوهم من على وجه الأرض. وعندما يحين الوقت سنعيد بناء المستوطنات التي دمرت، سنعيد قطاع غزة، وسنعيده ليكون أرضا مجيدة ومزدهرة". وصرّح أيضًا أنّ "حماس هي داعش وسوف نهزمها تمامًا كما هزم العالم المستنير داعش. لقد أراد هذا العدو اللدود الحرب، وسوف ينالها".

وزير الحرب يومها يوآف غالانت هدد بأنه "لن تكون هناك كهرباء وطعام وماء ووقود في غزة. سيتم إغلاق كل شيء لأن إسرائيل تقاتل ضد حيوانات. تريدون الجحيم ستحصلون على الجحيم "[7].

لقد شنّت "إسرائيل" عدوانًا غير مسبوق على الفلسطينيين انتقامًا من عملية طوفان الأقصى، حيث اعتبر قادتها أنّ الرد يجب أن يكون متناسبًا مع ما تَهَدَّدَها في أصل وجودها [8]، فتداعيات طوفان الأقصى تنسحب أيضًا إلى ما تضمره شعوب المنطقة العربية والإسلامية من رفض وإنكار لهذا الكيان المخالف في اللغة والقومية ظهرت تجلياته في تأييد الشارع العربي العارم للعملية، وبالمقابل فإنّ الشارع الصهيوني ومن خارج فلسطين المحتلة أيضًا استشعر خطر زوال "إسرائيل" حيث تقاطر الشبان والمرتزقة من دول العالم للمشاركة في قتال حماس مع الجيش الصهيوني في غزة بحماسة كبيرة، وهذا يكشف أنّ الكيان الصهيوني نسيج غريب عن الوطن العربي يستدعي قوميات وجماعات غريبة أيضًا للدفاع عنه باستخدام القوة[9]. إنّ رد فعل الصهاينة العنيف والمفرط في إراقة الدماء الفلسطينية يستمد جذوره من المؤسسين الأوائل للكيان، حيث يقول جابوتنسكي إن "السياسة هي القوة"، وإنّ "ما لا يؤخذ بالقوة، يؤخذ بمزيد من القوة"، وأنّ المشروع الصهيوني يرتبط تقدمه بقوة سلاحه. وتبنّى جابوتنسكي فكرة "الأنانية المقدسة" التي تعني حتمية التضحية بالآخرين، لإنجاز المشروع الصهيوني [10].

لقد أدّت عملية طوفان الأقصى إلى استدرار عطف الغرب والولايات المتحدة تجاه كيان الاحتلال والذي تداعى إلى تقديم العون السياسي والعسكري له، وسنحت الفرصة لكيان الاحتلال مع هذا الإجماع لاغتنام دعوات الشخصيات السياسية والكتاب المخضرمين ومراكز دراسات الأمن القومي لصياغة حل للصراع مع الفلسطينيين لصالح "إسرائيل" التي عملت على نشر سرديتها حول حقيقة ما جرى، لكنّ الحكومة الصهيونية بقيادة نتنياهو فوتت الفرصة،

---

[7] ـ "غالانت يأمر بحصار غزة: لن يكون هناك كهرباء، ولا طعام، ولا وقود"، 2023/10/9 رابط إلكتروني: www.inn.co.il/news/616097

[8] ـ في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الحرب يوآف غالانت ووزير الأمن القومي بيني غانتس في 11 أكتوبر 2023 في الـ "كيريا" في "تل أبيب"، صرح رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو بأن "مصير إسرائيل ومستقبلها على المحك"، مؤكدًا أن الحكومة الجديدة هي شراكة في المصير، وأن مهمتها هي "استئصال حماس وتأمين المصير والمستقبل".

[9] ـ في كلمته أمام الكنيست وصف نتنياهو الاستجابة لعملية الرد على طوفان الأقصى ووصف الجنود بأنهم المقاتلين الرائعين، وقال: "النظاميون والاحتياطيون، يظهرون بأعداد كبيرة من أجل رفع العلم، والعديد منهم يأتون من الخارج بطائرات كاملة لأنهم يدركون أن هذه هي لحظة الحقيقة. هذه حقا حرب من أجل المنزل. ويجب أن تنتهي بشيء واحد: النصر الكامل وسحق حماس والقضاء عليها". من كلمة رئيس وزراء العدو خلال مثول حكومة الطوارئ في الكنيست بتاريخ 2023/10/12

[10] ـ الدكتور محسن صالح مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، كتاب "معركة طوفان الأقصى" الصادر عام 2024، تحليل وعرض قناة الجزيرة بتاريخ 2024/11/2، رابط إلكتروني: https://www.aljazeera.net

لأسباب يتعلق بعضها بالمصير الشخصي لرئيس الحكومة ومسؤوليته عن الإخفاق الأمني والسياسي بمواجهة المقاومة الفلسطينية، واعتماده على استراتيجية تقوم على "إدارة الصراع" بدلاً من حلّه، مما يُساهم في تعزيز الاستيطان وتوسيع الاحتلال، وكيف أن هذه السياسة تُؤثّر على فرص السلام وتُفاقم من العزلة الدولية لإسرائيل[11].

ورغم الدعم الأميركي غير المسبوق الذي حظيت به "إسرائيل" بعد 7 أكتوبر، فإنها فشلت في استثماره سياسيًا، وواصلت نهجها المتعنت برفض الحلول لا سيما تلك المتعلقة بحل الدولتين، وبدلًا من تهدئة الأوضاع، كثّفت الحكومة الصهيونية مشاريع الاستيطان في الضفة الغربية متجاهلة التحذيرات الدولية، وتحدت حتى أقرب حلفائها، كواشنطن، التي فرضت عقوبات على بعض المستوطنين. كما رفض الصهاينة المبادرات العربية التي طُرحت لإعادة الإعمار ووقف إطلاق النار مقابل مسار سياسي، وتعاملت معها بعداء، في وقت تجاهلوا فيه أيضًا المقترحات بإعادة السلطة الفلسطينية إلى غزة، ورفضوا تعاونها كشريك سياسي. هذا الرفض ترافق مع غياب كامل لأي خطة "لليوم التالي" في غزة، ما زاد من التوتر الدولي ودفع الحلفاء إلى ممارسة ضغوط متكررة على الحكومة الصهيونية التي أظهرت أن الحرب غاية في ذاتها لا وسيلة لحل. وأسهم الخطاب المتطرف لوزراء في الحكومة، الذين دعوا لتهجير وإبادة الفلسطينيين، في زيادة عزلة "إسرائيل"، وأصبح مادة دامغة أمام المحاكم الدولية التي تحقق في جرائم الحرب.

الاستعلاء الصهيوني

ولأنّ كيان الاحتلال هو كيان توسعي ينقض على كل ما هو متاح أمامه نتيجة طبيعته العدوانية، سيعمل على إفراغ وتجويف أي حلول تَسْوَوِيّة مثل حل الدولتين المبني على قرار أممي رقم181، ولذلك يعمد باستمرار إلى عملية قضم الأراضي التي سوف تقام عليها "الدولة الفلسطينية" تباعًا إلى أن أصبح ما تبقى من هذه الأراضي أقل من 22 بالمئة مِن ما كان معروضًا عليهم في قرار التقسيم رقم 181 الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 عن الأمم المتحدة [12]، أقل من نصفها فقط خاضع للسيطرة الفلسطينية الجزئية في مناطق "أ" و "ب"، لأنّ نحو 60% من الضفة الغربية في مناطق "ج" تخضع للسيطرة الصهيونية الكاملة وتشهد توسعًا استيطانيًا كثيفًا.

ونتيجة الاستعلاء "الإسرائيلي" والشعور بالتفوق الدائم تجاوز قادة الكيان الدعوات لعقد تسوية سياسية مع الفلسطينيين والتي بالضرورة ستكون لصالح الصهاينة نتيجة تعاطف الحكومات الغربية الكبير مع كيان الاحتلال، خاصّة وأنّ أي طرف عربي أو دولي لن يتبرع في تلك

---

[11] ـ أنطوان شلحت، "بنيامين نتنياهو: عقيدة اللاحل"، قراءة لعقيدته السياسية والأمنية، 2015/1/6، رابط إلكتروني: www.madarcenter.org

[12] ـ قرار الأمم المتحدة رقم 181 (دورة 1947)، هو من الوثائق الأساسية لحل الدولتين، حيث اقترح نسبة 56% من الأرض لدولة يهودية و43% تقريبًا لدولة عربية (فلسطينية) مع وضع مدينة القدس تحت نظام دولي خاص، رابط إلكتروني: https://docs.un.org/en/A/RES/181(II)

اللحظة ـ بعد طوفان الأقصى مباشرة ـ بأن يتولى الوساطة والتفاوض عن الفلسطينيين لتأمين مصالحهم فضلًا عن الانحياز لهم، لكنّ الشعور بالرغبة في الانتقام عند الشارع "الإسرائيلي" أجهض هذا الاتجاه. كما أن نتنياهو يتطلع إلى ما هو أبعد من التسويات ويطمح إلى تهجير الفلسطينيين من غزة، معتبرًا أنّ "أي تسوية مع الفلسطينيين يجب أن تتم من خلال مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة، رافضًا الاعتراف الأحادي بدولة فلسطينية، مشيرًا إلى أن مثل هذا الاعتراف سيشكل "مكافأة للإرهاب" ويمنع أي تسوية سلمية مستقبلية [13]، مفضلًا العمل العسكري لتحقيق هدفين الأول القضاء على حماس والثاني استعادة الأسرى، وأنّ ذلك يتحقق بالمزيد من استخدام القوة.

"إسرائيل" أمام محكمة الرأي العام والمحاكم الدولية

كانت تصريحات قادة "إسرائيل" خلال الحروب والعمليات العسكرية كاشفة للنوايا الصهيونية تجاه العرب، مثل النهم الدائم للتوسع في احتلال الأرض، والنظرة الدونية للشعوب الأخرى، والاستعلاء الدائم والعنصرية والاعتقاد بتفوق الدم اليهودي، أو تلك الأفعال والممارسات الميدانية الخارجة عن أطر حقوق الإنسان والاتفاقات المنظّمة لشأن الحروب وأخلاقياتها، كالمجازر بحق الأسرى من الجيش المصري في سيناء، أو المجازر بحق المدنيين في القرى والمدن الفلسطينية التي تمّ اقتحامها من قبل العصابات الصهيونية منتصف القرن الماضي. واليوم أيضًا تمثّل السلوكيات الصهيونية في العدوان على غزة دليلًا مهمًا في تعزيز جهود المنظمات الحقوقية والمحاكم الدولية وتوثيق الانتهاكات ومحاولة توجيه الاتهامات لإسرائيل بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، ووفرت تصريحات قادة العدو ونخبه أدلة مباشرة على النوايا التي هي أساس في المعايير القانونية للجرائم الدولية، مثل "جريمة الإبادة الجماعية" أو "التهجير القسري" التي تتطلب إثبات النية. فعندما يدلي مسؤول سياسي أو عسكري صهيوني بتصريح يشير إلى نية معاقبة السكان المدنيين أو استهدافهم، يمكن استخدام هذه التصريحات كأدلة على وجود نية جنائية.

وتثبت تصريحات قادة العدو أيضًا [14]رفضهم وتجاهلهم الالتزام بالقانون الدولي، مثل مبدأ التناسب أو حماية المدنيين، ما يفتح الباب أمام أنّ تُستخدم هذه التصريحات لإثبات أن

---

[13] - Netanyahu rejects world demands for permanent settlement with Palestinians, 16/2/2024, Link: www.aa.com.tr

[14] ـ تناولت صحيفة هآرتس الصهيونية في افتتاحيتها صباح الجمعة 2024/1/12 كيف أن تصريحات المسؤولين، لا سيما نتنياهو ووزير الحرب السابق يوآف غالانت والوزير بسرائيل كاتس ورئيس الدولة إسحاق هرتسوغ وغيرهم، أصبحت أدلة تستخدم ضد "إسرائيل" في محكمة لاهاي، ما يعكس استهتاراً دبلوماسياً خطيرًا، وجاء فيها:" رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو اقتُبس عنه أنه كتب في رسالة إلى جنود الجيش الإسرائيلي "تذكروا ما فعله عماليق بكم"؛ واقتُبس عن وزير الأمن يوآف غالانت تهديده بأنه "لن تكون هناك كهرباء وطعام وماء ووقود في غزة. سيتم إغلاق كل شيء لأن إسرائيل تقاتل ضد حيوانات. تريدون الجحيم - ستحصلون على الجحيم ". كما "لمع نجم" الوزير بسرائيل كاتس في الجلسة لأنه دعا إلى إغلاق صنبور المياه إلى غزة، لأن "هذا ما يستحقه قتلة الأطفال"، والوزير عميحاي إلياهو – الذي اعتقد أن إسقاط قنبلة ذرية على غزة هو إمكانية – ذُكر هذه المرة لقوله إن إسرائيل "يجب أن تجد طرقا للتسبب في معاناة غزة." لكن لم يكن هؤلاء صاخبي اليمين فقط، المعتادون على بلاغة حربجية، هم الذين خدموا الادعاء. أيضًا الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، الذي من المفترض أن يتصرف كـ "راشد مسؤول"، اقتُبس عنه قوله إن "الخطاب القائل بأن المدنيين غير متورطين في القتال غير صحيح. سنقاتل حتى نهزمهم". علاوة على ذلك، أشار المدعي من جنوب أفريقيا إلى أن هرتسوغ

الانتهاكات كانت ممنهجة أو مقصودة، وفي بعض الحالات، جاءت التصريحات لتؤكد ما وثقته منظمات مثل هيومن رايتس ووتش أو منظمة العفو الدولية، بشأن استهداف البنية التحتية المدنية أو فرض حصار شامل أو تصريحات عن محو أحياء بكاملها ودعوات لقطع الماء والكهرباء كعقاب جماعي على احتضان المقاومة الفلسطينية أو الدعوة لتهجير السكان، وهو ما يضفي مصداقية إضافية على هذه التقارير، لكنها ليست وحدها كافية للإدانة، بل تُستخدم كجزء من ملف قانوني أوسع يشمل التوثيق الميداني والأدلة البصرية وتحليل الأوامر العسكرية.

فيما يلي بعض ما وصلت إليه جهود دولية ومنظمات حقوقية في النظر بإدانة "إسرائيل" وخاصة بعد التصعيد العسكري الصهيوني ضدّ غزة ابتداء من عام 2023:

ـ المحكمة الجنائية الدولية

في أيار/مايو 2024، طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، إصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو ووزير الحرب السابق يوآف غالانت، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة، وشمل الادعاء مذكرة اعتقال بحق المسؤول العسكري لحماس محمد ضيف (إبراهيم المصري) والتي تمّ سحبها لاحقًا نتيجة استشهاده. وطلب كيان العدو من قضاة المحكمة الجنائية الدولية سحب مذكرتي الاعتقال الصادرتين في تشرين الثاني 2024، ولم يتضح بعد شكل عملية المراجعة المطلوبة من قبل قضاة دائرة ما قبل المحاكمة الذين أصدروا أوامر الاعتقال، ولم يتم أيضًا تحديد مواعيد نهائية للبت في طلب "إسرائيل" سحب أمري الاعتقال ووقف التحقيق [15].

ـ محكمة العدل الدولية

في تموز/يوليو 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيًا استشاريًا بشأن العواقب القانونية لسياسات "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأشارت المحكمة إلى أن استمرار وجود "إسرائيل" في هذه الأراضي غير قانوني، وأكدت على التزامات الدول الأخرى في التصدي لهذه السياسات، بما في ذلك الفصل العنصري والتهجير القسري.

ـ المنظمات الحقوقية الدولية

في شباط/فبراير 2025، دعت 125 منظمة حقوقية الاتحاد الأوروبي إلى إدانة "الجرائم الفظيعة" "لإسرائيل"، بما في ذلك الفصل العنصري والإبادة الجماعية، وطالبت المنظمات بفرض عقوبات على المسؤولين المتورطين وتعليق مبيعات الأسلحة، مشيرة إلى أن الاتحاد

وقّع على قذيفة أُطلقت على قطاع غزة .عندما يكون هذا هو الحال في قيادة الدولة، ماذا يمكن أن يقال عن مقاطع الفيديو من الميدان لجنود وهم يرقصون ويغنون "لمحو نسل عماليق"، أو يقولون "بعون الرب الشجاعية رحمها الله" و"وأسقطنا 30 منزلا؟ مدهش." إن الدرس الرئيسي المستفاد من جلسة الأمس هو أن الكلمات لها أثر وأن الضرر الحقيقي - قانونيا ودبلوماسيا وسياسيا - يمكن أن تسببه التصريحات المتسيبة وغير المسؤولة".

[15] ـ قناة الجزيرة، "إسرائيل تطلب من الجنائية الدولية سحب أمري اعتقال نتنياهو وغالانت"، 2025/5/12، رابط إلكتروني: www.aljazeera.net

الأوروبي لم يعد قادرًا على تجاهل هذه الانتهاكات .ووثّقت منظمات مثل هيومن رايتس ووتش انتهاكات جسيمة أثناء العدوان على غزة، بما في ذلك استهداف المدنيين والبنية التحتية، واعتبرت أن هذه الأفعال تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ـ الأمم المتحدة

في تقرير صدر في كانون الأول/ ديسمبر 2023، اتهمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "إسرائيل" بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في قطاع غزة، بما في ذلك استخدام متفجرات ضخمة في مناطق مكتظة بالمدنيين وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. كما أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة أن "إسرائيل" تتحمل المسؤولية عن عمليات القتل والتهجير القسري ضد الفلسطينيين، مشيرة إلى أن هذه الأفعال قد تكون جزءًا من سياسة مقصودة.

3 ـ انكشاف مصداقية المقاومة وتضحياتها في سبيل الحق

تأسست حركات المقاومة الحديثة في المنطقة ذات التوجه الديني الإسلامي بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وتميّزت بأنّ حوافزها في مواجهة "إسرائيل" ورغبة تقويض وجودها تنطلق من المكون العقائدي[16]، ولم تكن تهدف إلى الاستيلاء على الحكم وبناء دولة مركزية بقدر ما كانت تتطلع إلى إيجاد حاضنة شعبية وبيئة تمكنها من العمل وترقية حركتها وزيادة فاعليته بوجه الكيان الصهيوني المحتل، وتمكنت لاحقًا بفضل استعداداتها وقدرتها على رصد الأخطار من مواجهة مخططات القضاء عليها ومحاصرتها، إن بالوسائل العسكرية والهجمات المباشرة عليها في لبنان وفلسطين المحتلة أو عبر دفع وكلائها مثل الحركات التكفيرية إلى احتلال سوريا والعراق وبالتالي تغيير الظروف الموضوعية واغلاق المجال الحيوي الداعم لها.

جرت عدة محاولات للقضاء على المقاومة في لبنان أعوام 1993 و1996 وعام 2006 وصولا إلى "حرب لبنان الثالثة" عام 2024 وجميعها انتهت ببقاء المقاومة في لبنان بهيكلها

[16] ـ إن محور المقاومة عندما يتحرك تحت شعار "نصرة المستضعفين" يضع في أولويته المعارك التي تصب نتيجتها في المصالح العامة للأمة الإسلامية المقدمة على المصالح الخاصة الضيقة لأي فئة؛ فالمقاصد الكلية للدين الإسلامي مثل: رفع التفاوت بين طبقات المجتمع، عدم التبعية والتسليم بالنفوذ الأجنبي، مكافحة اكتناز الثروات في يد فئات من المجتمع، والتحرر من الاستعمار المباشر وغير المباشر جميعها أولوية أولى مقدمة على المصالح الشخصية الخاصة وإن كانت محقّة. وهنا يظهر فارق آخر جوهري بين التيار الإسلامي الذي يفكّر بعقل استراتيجي إسلامي ويستهدف قيم كلية سامية مثل نشر العدل والتحرر من التبعية، وبين "تيارات الشعارات الإسلامية" التي تنحصر مظاهر الإسلام في فكرها في أمور شكلية مثل: إطالة اللحى أو تسمية الضرائب "زكاة" وتسمية الشرطي "محتسب" أو إقامة الحدود مثل: قطع يد السارق وجلْد الفاسق. شادي علي، "الأزمة السورية: جدال الرايات والشعارات"، مركز براثا للدراسات والأبحاث، 2024/1/16، رابط إلكتروني: https://barathacenter.com/arabic/articles/99#gsc.tab=0

التنظيمي والسياسي سليمًا رغم أنّها تكبّدت خسائر بشرية ومادية كبيرة وهائلة، وينسحب هذا التوصيف على المقاومة في غزة. إنّ حجم ما تعرضت له حركات المقاومة في لبنان وفلسطين المحتلة من قوة نارية وضغط سياسي دولي ومحلي كفيل بإحداث تغير كبير في البيئة السياسية الرسمية المحيطة بحركة المقاومة كالنظام اللبناني أو في بيئة المقاومة الفلسطينية الحاضنة لها، لكنّ الذي حدث أنّها في كل مرة تتعرض للاستهداف تخرج بهيئة أقوى وتكتسب مناعة إضافية وتجذرًا مكرّسًا، والمفارقة أنّ ذلك أحدث ضجرًا عند معارضيها الذين اشتكوا من أنّ المقاومة في لبنان لم تترك لهم مجالًا للتعبير والتمثيل السياسي وغير السياسي لأنّها استحوذت على مجمل المجالات العامة بفضل تأييد الناس لها [17] رغم هول ما تعرضوا له إثر فتح جبهة إسناد غزة ولاحقًا معركة أولي البأس التي خاضتها المقاومة ضدّ "إسرائيل".

سبقت هذه الأحداث محاولات لـ "فك شيفرة المقاومة" [18]بهدف ترويضها وإفقادها خاصية الفاعلية في بيئتها ومحيطها، عبر البحث العلمي وتأطير نظريات جديدة لمواجهة النهج المقاوم، إضافة إلى الأساليب التي تمّ اعتمادها مثل تجفيف مصادر التمويل واستهداف الجاليات المساندة في بلاد الاغتراب والمحاصرة الاقتصادية حتى لو طال ذلك عموم السكان في لبنان وفلسطين والعراق وسوريا واليمن وإيران، وفرض العقوبات وغيرها من الإجراءات.

اتضح بعد طوفان الأقصى ومعركة أولي الباس مدى تجذّر هذه المقاومة لدى شعبيها الفلسطيني واللبناني، استدعى ذلك شراسة في طروحات أعداء المقاومة لامست المحرمات، حيث تجرأ بعضهم بالدعوة للتعاون مع "إسرائيل" للقضاء على المقاومة، وأنّ يجري تشكيل الحكومة اللبنانية بعيدًا عن نفوذ المقاومة حتى لو أدّى ذلك إلى عدم مشاركة المكون الشيعي. وفي فلسطين المحتلة فشلت الحملة العسكرية في الفصل بين حماس والجهاد الإسلامي وبين حاضنتها الشعبية لذلك يعمل الصهاينة وفق اعتبار أنّ كل السكان الفلسطينيين هم أهداف مشروعة نتيجة تضامنهم مع المقاومة، ويجب إبادتهم وترحيلهم عن غزة وقصفها بالسلاح النووي، وسط تخاذل النُّظم العربية وحديثي الحكم ـ مثل النظام السوري الجديد ـ عن نصرتهم، وارتداد جماعات قومية وإسلامية عن فكرة المقاومة وتحميلها مسؤولية الدمار والخسائر التي تلحق بالعرب والمسلمين، في إنكار كلّي لحق الشعوب في الدفاع عن نفسها أو ما أسماه بعض المفكرين "النفي المعرفي"، حيث تقول البروفيسورة هبة مهيدة لقد :"انقلبت أصوات كانت تصوغ خطاب المواجهة إلى أدوات تُنظّر ضد المقاومة، مروّجة بوعي أو من دونه لأفكار تُجرّم الفعل المقاوم وتسخر من جدواه. هذا التحول ليس عفويًا، بل يعكس هندسةً مقصودةً للمعنى ضمن بنيةٍ سرديةٍ تتحكم فيها السلطةُ الغالبة. أقترح تسمية ذلك بـ "النفي المعرفي"، أي إعادة تشكيل المعنى بما يخدم السلطة عبر إقصاء صوت الآخر أو احتوائه ضمن شروط

---

[17] ـ موقع جنوبية، " لبنان يطوي صفحة الانتخابات البلدية بنجاح.. «الثنائي» يفوز بالضغوط والتزكية و«التيار» يكتسح جزين"، 2025/5/25- رابط إلكتروني https://janoubia.com

[18] ـ مؤتمر بحثي نظمه مركز الإمارات للسياسات في 2018/2/27، وحضره مجموعة من الخبراء والأكاديميين والسياسيين من لبنان ودول عربية وعالمية، صحيفة الجمهورية:"تفكيك شيفرة حزب الله في الامارات..."، 2018/2/28، رابط إلكتروني: https://www.aljoumhouria.com

الخطاب المهيمن. فالغرب الاستعماري ومعه الكيان الصهيوني لم يعودا بحاجة إلى الاحتلال المباشر؛ فالهيمنة تُمارَس اليوم عبر تنظيم المعنى وإنتاج اللغة بما يخدم بنيةَ السلطة. وهنا تتحول بعض أصوات الداخل إلى وكلاء تأويل يعيدون تقديم الخضوع كحكمة والهزيمة كوعي، مما يخلق سرديةً مشوّهةً تبرّر القمع وتُجرّم المقاومة. وهذا التواطؤ التأويلي لا يأتي من فراغ. فلقد أشار ابن خلدون إلى انبهار المغلوب بالغالب، بوصفه من يمنح الشرعية النموذجية في السلوك واللغة. وهي علاقة اشتغل عليها لاحقًا عدد من المفكرين، كل من زاويته، لتفكيك بنيتها الاستلابية" [19].

لقد أدّت الحملة العسكرية الصهيونية الأخيرة على حماس في غزة وحزب الله في جنوب لبنان إلى نقاش واسع حول شرعية المقاومة، دون أن تقوّضها، في دلالة على عمق وأصالة فكرتها القائمة على حماية السيادة والاستقلال، رغم الإنكار والتجاهل الوظيفي من أركان السلطة الرسمية واتباع الغرب وأمريكا في عالمنا العربي، لكن تبقى مساحة للتعاطف مع خطاب المقاومة بسبب المشروعية التي تعطيها شعوبها لها وبسبب الأداء السياسي المقابل للصهاينة المعتمد على الاستخدام المفرط للقوة واستعداده لاحتلال المزيد من الأراضي العربية.

4 ـ حقيقة موقف الحكومات الغربية وادّعاءاتها الحضارية

يعكس موقف "الحضارة الغربية" من حرب غزة، وتحديدًا العدوان الصهيوني المستمر منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، حالة من التصدّع الأخلاقي والسياسي داخل الدول الغربية، ويكشف عن ازدواجية في تطبيق قيم حقوق الإنسان والعدالة، ومقارنة بسيطة مع الحروب المتزامنة مع حرب غزة، تعطينا فكرة عن الانزياح الذي تمارسه الدول الغربية عن القيم الإنسانية بسبب الاصطفاف السياسي والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية وتاليًا للكيان الصهيوني، فهو دعم ليس قائمًا على العدالة بل على التحالف الاستراتيجي والتاريخي مع "إسرائيل".

منذ بداية العدوان، أظهرت الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، دعمًا سياسيًا وعسكريًا غير مشروط "لإسرائيل" شمل استخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد قرارات تدين الهجمات على غزة، وتقديم مساعدات عسكرية، وتبني الرواية الصهيونية في الإعلام الرسمي. ويعرّي هذا الانحياز مفكرين وباحثين غربيين، مثل ديدييه فاسّان وجوديث بتلر، حين ينتقدون الممارسات الصهيونية ويعتبرونها شكلًا من أشكال الإبادة الجماعية. فاسّان شبّه ما يحدث في غزة بما حدث من إبادة لشعب "الهيرو" في جنوب غربي أفريقيا التي ستُعرف لاحقاً بناميبيا من جانب القوات الاستعمارية الألمانية بين عامي 1904

[19] ـ هبة مهيدة، "من كربلاء إلى غزة: قراءة في النفي المعرفي للمقاومة"، 2025/5/19، الرابط الإلكتروني: strategicfile.com/author/heba

و1908، بينما اعتبرت بتلر أن ما تقوم به حماس هو مقاومة مشروعة ضد الاحتلال، يأتي ذلك في سياق بروز حركة نقدية في الغرب تدعى" حركة اليقظة "أو "الويكيزم"، التي تسعى لمعالجة القضايا الاجتماعية من وجهة نظرية العدالة الاجتماعية، وهي حركة تدين الأنظمة الاستعمارية والعنصرية، وتدافع عن حقوق الأقليات والمهمشين، و"تخفي الانتقادات التي توُجّه إلى المدافعين عن غزة في الجامعات، "مأزق الغرب" في التعاطي مع قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الإنسان، وهي عدم قدرة المجتمعات الغربية على بلوغ توافق نهائي بشأن القيم الأخلاقية الكبرى، التي انبنت عليها سردية الحداثة الغربية منذ القرن الثامن عشر، والتي رُوّجت على نطاق واسع عبر الاستعمار أو العولمة واقتصاد السوق النيوليبرالية" [20].

لم تَحُل فظاعة ما يجري من قتل وسحق للكرامة الإنسانية في العدوان على سكان غزة في ثني الحكومات الغربية والإدارة الأمريكية عن الوقوف إلى جانب "إسرائيل"، فعندما تكون "إسرائيل" هي الطرف المعتدي يتم تبرير انتهاكات حقوق الإنسان تحت عنوان "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، ويتمّ قمع الأصوات المناصرة لغزة في الغرب والولايات المتحدة بطرد أساتذة الجامعات، واعتقال النشطاء وترحيلهم، وقمع التظاهرات المؤيدة لفلسطين تحت ذريعة "معاداة السامية."

أوقع القصف الصهيوني لمستشفيات ومدارس ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين مئات الآلاف من الضحايا بين قتيل وجريح أغلبيتهم الساحقة من المدنيين والأطفال والعجز والنساء، ولم يقابل ذلك في الغرب بإدانة حقيقية أو عقوبات على "إسرائيل"، يقابل ذلك الانحياز في التغطية الإعلامية الغربية اليومية، وتبني السردية الصهيونية بشأن ما جرى في طوفان الأقصى رغم انكشاف تزوير بعض وقائعها حيث صوّرها الجانب الصهيوني على أنها جرائم قتل وحشية قام بها الفلسطينيون، وتبين لاحقًا أنّ الجيش الصهيوني مسؤول عن بعضها في إطار ردّه المربك على عملية طوفان الأقصى، وبعضها الآخر اختلاق وكذب تمّ ترديده ونشره على نطاق واسع من ضمن الدعاية الصهيونية مثل قطع رؤوس الأطفال واعتداءات جنسية وبقر بطن امرأة حامل [21].

يتناول الباحثون الموقف الغربي القانوني والأخلاقي تجاه غزة بالمقارنة مع الاستجابة الغربية تجاه أوكرانيا، وذلك لأّن هذه المقارنة تبيّن الازدواجية الصارخة في تطبيق المبادئ الغربية، فبينما هو يظهر كمدافع شرس عن "حقوق الإنسان" في أوكرانيا، يتغاضى عن جرائم مماثلة أو أشد في غزة، والمنطلق هو ذاته أي ميثاق الأمم المتحدة الذي يبيح الدفاع عن السيادة

[20] ـ قناة الميادين، "حرب غزة والضمير الأوروبي: قراءة في النقاشات الأكاديمية بشأن العنف والاستعمار"، فؤاد غربالي، 2025/1/13، رابط إلكتروني: https://www.almayadeen.net

[21] - Enquête:Israël, 7 octobre : un massacre et des mystifications, 2023/12/11, https://www.liberation.fr/

والاستقلال، فغزة أرض محتلة وفق القانون الدولي لكن لم يُعترف بالفلسطينيين كطرف له حق الدفاع المشروع عن النفس، ولم تُفرض أي عقوبات قانونية على "إسرائيل"، رغم وجود اتهامات موثقة بجرائم حرب استهداف المدنيين، واستخدام التهجير القسري، والقيام بحصار وتجويع جماعي للمدنيين، وقد قامت الولايات المتحدة علنًا بتهديد المحكمة الجنائية الدولية بفرض عقوبات عليها إن هي أقدمت على التحقيق مع المسؤولين الصهاينة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وفي حالة أوكرانيا فرض الغرب عقوبات صارمة على روسيا بدعوى "العدوان على دولة مستقلة"، فيما لم تُفرض أي عقوبات على كيان الاحتلال رغم انتهاكه قرارات محكمة العدل الدولية بشأن الحفاظ على حياة المدنيين وتجويع السكان.

لقد أبدى المجتمع الغربي بسياسيّيه ومسؤوليه نفاقًا غريبًا تصوره، حيث أنّ التصريحات التي يطلقها المسؤولون الغربيون بشأن ضرورة إدخال المساعدات إلى غزة، تتسم بانعدام الفاعلية أمام إغلاق الصهاينة سبل وصول المساعدات وانتهاج سياسة تجويع ممنهجة ضد سكان قطاع غزة، وهي في ذات الوقت تأكيد وإثبات على وجود الحرب التجويعية التي يقودها الجيش الصهيوني ومسؤولي الحكومة، حيث صرّح مسؤولون مثل وزير الحرب السابق يوآف غالانت، ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ووزير الطاقة يسرائيل كاتس وغيرهم، بتصريحات أعربوا فيها عن نيتهم حرمان المدنيين في غزة من الغذاء والمياه والوقود، وأكّدتها تقارير منظمات حقوقية مثل منظمة "هيومن رايتس ووتش" التي اتهمت إسرائيل بتعمد منع إيصال المياه والغذاء والوقود، وعرقلة المساعدات الإنسانية، بقصد حرمان السكان المدنيين من المواد الأساسية لبقائهم أحياء، ووافقها المقرر الأممي الخاص للحق في الغذاء، مايكل فخري، واصفًا ما تقوم به "إسرائيل" بأنه "حرب تجويع واضحة"، وطالب بفرض عقوبات عليها لتجاهلها قرارات محكمة العدل الدولية، فيما أشار خبراء حقوقيون في الأمم المتحدة إلى وفاة 34 فلسطينيًا من سوء التغذية منذ 7 أكتوبر، معظمهم أطفال، بسبب سوء التغذية مما يدل على أن المجاعة امتدت من شمال غزة إلى وسط وجنوب القطاع.

مقارنة بين القيم المعلنة والتطبيق:

القيمة الغربية المعلنة	السلوك الفعلي في حرب غزة
الدفاع عن حقوق الإنسان	تجاهل المجازر بحق الأطفال والنساء والمدنيين
سيادة القانون الدولي	منع تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية
حرية التعبير والتضامن	قمع الحركات الطلابية والمجتمعية المؤيدة لفلسطين
الحياد والعدالة	انحياز كامل لطرف محتل على حساب شعب محاصر

الخاتمة

تكشف المعركة المفتوحة على أرض غزة، بما تحمله من تضحيات ومآسٍ وصمود أسطوري، عن لحظة مفصلية في التاريخ العربي والإسلامي الحديث، بل وحتى في مسار الحضارة الغربية ذاتها. لقد سقطت الأقنعة عن وجوه طالما تغنّت بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتبدّت حقيقة الاصطفافات والتحالفات. وبين نفاق الأنظمة، وانكشاف طبيعة الاحتلال، وصدق المقاومة، تبقى فلسطين معيارًا أخلاقيًا واختبارًا دائمًا لضمير الأمة والإنسانية جمعاء. إنها ليست مجرد قضية سياسية، بل هي مرآة للعدل والحق والمصداقية، ومن خلالها يُقاس كل شيء. وفي زمن اختلاط المعاني، تُصبح المقاومة صوت الحق الوحيد الذي لا يخبو، حتى ولو خفتت الأصوات من حوله.